

## «التجارة» تصنيف 3 أنشطة إلى الدليل الموحد للتصنيف الخليجي

وستكون الجهة الرقابية عليه الإدارة العامة للطيران المدني. وأشارت إلى أن النشاط الثالث يشمل إدارة وممارسة كرة القدم وستكون الهيئة العامة للرياضة والاتحاد الكويتي لكرة القدم الجهة الرقابية عليه.

على تفجير ونسف الصخور والأرض الصلبة بأعمال الهدم وتحضير المواقع الإنشائية مبيئة أن هناك جهتين رقابيتين على هذا النشاط هما وزارة الداخلية والهيئة العامة للبيئة. وأضافت أن النشاط الثاني يتضمن إنشاء المطارات

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قراراً أضافت بموجبه ثلاثة أنشطة تجارية إلى الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي. وقالت الوزارة في بيان صحفي إن النشاط الأول يشتمل



تنموية، وأقربها إلى بلوغ نسبة 11%، كان قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي، ومساهمته بحدود 10.6%، ولا علاقة له بأي نهج تنموي.

تتعدى 47%، وهي مساهمة غير مستدامة وإنما مدعومة بشدة من قطاع النفط. ولم تتخطى مساهمة أي من القطاعات الأخرى مستوى 11%، ما يعني أن البلد بلا هوية

فقد كانت بحدود 52.3% في الربع الأول من عام 2018، وأصبحت 53% في الربع الأول من عام 2019، أي أن مساهمة كل القطاعات الأخرى في الربع الأول من عام 2019 لا

## ما بين الربع الرابع من العام الماضي والربع الأول من 2019 «الشان»: الناتج المحلي الإجمالي يحقق نمواً سالباً بحدود 1.9- بالمئة

السالب من قطاع النفط الذي إنكمش بنحو 3.7%، بينما حافظت القطاعات غير النفطية على نموها الموجب وإن كان هشاً وبتحديود 0.2% ما لا يبدو صحيحاً. هو أن سياسات الإستدامة الاقتصادية -تنوع مصادر الدخل- المعلن عنها في كل خطط التنمية وفي كل بيانات الحكومة، لم يتحقق منها شيء، والواقع أن الخلل الهيكلي الإنتاجي، ومؤشره هيمنة قطاع النفط على مكونات الناتج المحلي الإجمالي، مستمر كما لاحظنا من أثره الطاغي في الأرقام المنشورة حديثاً. فمساهمة قطاع النفط بالأسعار الثابتة لازالت أعلى من نصف حجم الناتج الإجمالي،

قد تحقق ما بين الربع الأول لعام 2018، والربع الأول لعام 2019، بينما ما تحقق كان نمواً سالباً وبتحديود 1.9- ما بين الربع الرابع من العام الفائت، والربع الأول من العام الجاري. والنمو الموجب ما بين الربع الأول لعام 2018 والربع الأول لعام 2019، جاء في معظمه من نمو القطاعات غير النفطية التي حققت توسعاً بنحو 4.1%، بينما انخفض معدل النمو العام إلى 2.6% كما ذكرنا بسبب ضعف مساهمة قطاع النفط في ذلك النمو والذي حقق نمواً ضعيفاً بنحو 1.3% فقط. وحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً سالباً بنحو 1.9- عند مقارنته بمستواه في نهاية الربع الرابع من العام الفائت، وجاء كل التأثير

قال تقرير الشان الأسبوعي الصادر عن الناتج المحلي الإجمالي - الربع الأول 2019، لقد نشرت الإدارة المركزية للإحصاء أرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للربع الأول من عام 2019، وتكمن أهمية قراءة تلك الأرقام في بعدين، الأول هو متابعة تطورها، بمعنى نموها أي توسع الاقتصاد أو انكماشه، والثاني، قراءة التطور ضمن مكونات ذلك الناتج لرؤية مناحي القوة أو الضعف فيها، ولعل الأهم، متابعة أثر السياسات العامة في إصلاح اختلالاته الهيكلية. تلك الأرقام بالأسعار الثابتة -النمو الحقيقي- تقدر بأن نمواً موجباً بحدود 2.6%

## ملكية الأجانب في البورصة تبلغ 14.9 بالمئة مع نهاية يونيو



سعر برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 67.50 دولار

الشركات المحتمل دخولها المؤشر، وبالتعبئة وزن البورصة الكويتية ضمن المؤشر وحجم الأموال المحتمل تدفقها من قبل المستثمر الأجنبي، ويظل أي تخمين في حدود أقل أو أكثر قليلاً من 10 شرات، ليس بعيداً عن الواقع. ما يزيد التنبيه له هو أن ترقية البورصة الكويتية إلى مصاف الأسواق الناشئة إنجاز طيب وهو نتاج جهد كبير ومقدر، ولكن، ليس كل تدفقات الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة -الساخنة- خير. فقاريج البورصة الكويتية لضعتها ضمن أكثر بورصات العالم تعرضاً للاثزمات، ونشوء هذه الأزمات ناتج عن وفرة سيولة محلية عالية، يقابلها شحة كبيرة في فرص الاستثمار وشبهة عالية واستثنائية لدى الكويتيين في أخذ المخاطر. ومع نشوء أي فرصة توحى باحتمال ارتفاع أسعار الأسهم، تتدفق الأموال بغزارة على البورصة منسببة في تضخم غير مبرر للأسعار، ومعظمها بهدف المضاربة المضارة والخروج قبل الآخر وتحقيق أرباح عالية على المدى القصير. وفقاً لآخر المعلومات المتوفرة، بلغت ملكية الأجانب في البورصة الكويتية مع نهاية يونيو 2019 نحو 14.9%. ومن المؤكد أنها سوف ترتفع بشكل كبير مع نهاية يونيو 2020 بعد بدء تداول بعض شركاتها ضمن مؤشر MSCI، والأجانب هم أول من يتحسس مخاطر تضخم الأسعار غير المبرر، وهم أول من ينسحب حينها، ومعها ترتفع المخاطر والتكاليف بشكل كبير. وأزمة أكتوبر 1997 لنور آسيا لانت في الذاكرة، لذلك، نتعتقد بضرورة التحوط المبكر لمثل تلك الاحتمالات، وربما تبادل الأفكار واقتراح الأليات لتقليل ضررها على الأقل، إن حدثت.

جاء في تقرير الشان الأسبوعي عن ترقية بورصة الكويت أنه وفقاً للإيجاز الصحفي لمورغان ستانلي بتاريخ 2019/06/25، أصبحت البورصة الكويتية على طريق الترقية لإدراجها على مؤشر MSCI ضمن الأسواق الناشئة، العقبة في طريق الإدراج التنظيمية فقط وخاصة بنظم التداول. العقبة التنظيمية الأولى هي توفير هيكل للحسابات المجمعدة (Omnibus Account)، والثانية هي عمليات تقابل حساب الاستثمار المباشر، أو Same National Investor Number (NIN)، على أن يتم توفيق النظم مع تلك التعديلات قبل نهاية شهر نوفمبر القادم. ولو تحقق ذلك، يصبح القرار بالترقية واقع بحلول نهاية ديسمبر عام 2019. ونفذ القرار، أي بدء تداول الأسهم الكويتية المختارة ضمن المؤشر، يصبح أيضاً واقع بحلول شهر مايو 2020، وصلب العقبة الأولى هو إيجاد نظام يأخذ في الاعتبار حجم وانتشار عملاء المحافظ الأجنبية عبر أسواق يفصل بينهما فوارق زمنية واسعة مما يعقد تخصيص كل عملية شراء أو بيع، وصلب العقبة الثانية هو توحيد تعريف حساب العميل أيضاً تعامل حول العالم. لذلك لجأت البورصة لمراعاة عشرات التعديلات الإيجابية المحتملين لأخذ اقتراحاتهم والعمل برأي أغلبيتهم، عليهم هو أنه مهما كانت صيغة الحل، لا بد من تنسيقها موحداً على العميل الأجنبي والمحلي.

ذكرنا سابقاً بأن تجربة إصلاح البورصة قصة نجاح، وسوف تستمر في التقدم والنجاح بمثل هذه الترقية، والمؤشرات الأولى توحى بأن لدى البورصة حلول جاهزة، والظن أن التعديلات أو إزالة العقبات سوف تنجز قبل شهر نوفمبر. ما لا نعرفه ولا نتعتقد بأن أحداً يعرفه هو عدد

## قيمة أعلى بما نسبته 10.5 بالمئة عن مستوى شهر مايو ارتفاع سيولة سوق العقار إلى 263.2 مليون دينار في يونيو

مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 20.2% مقارنة بما نسبته 15.4%. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 53.4 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يونيو أدنى بنحو 0.6- عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 83 صفقة مقارنة بـ 120 صفقة لشهر مايو 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر يونيو 2019 نحو 641 ألف دينار كويتي مقارنة بمعدل مايو 2019 والبالغ نحو 306 ألف دينار كويتي، أي بارتفاع بحدود 109.6%. كما تمت صفقة واحدة على نشاط المخازن بقيمة 1.3 مليون دينار كويتي.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر يونيو بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (يونيو 2018) نلاحظ أنها حققت ارتفاعاً من نحو 212.5 مليون دينار كويتي إلى نحو 263.2 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 23.9% كما أسلفنا. وشمل الارتفاع سيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 43.5%. سيولة النشاط التجاري بنسبة 18.4% وسيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 5.4%.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية العام الجاري حتى شهر يونيو 2019، أي النصف الأول من العام بمثيلتها من عام 2018، نلاحظ ارتفاعاً في إجمالي سيولة السوق العقاري من 1.627 مليار دينار كويتي إلى نحو 1.701 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته 4.6%. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق خلال ما تبقى من السنة (6 شهور) عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق (عقوداً ووكالات) نحو 3.402 مليار دينار كويتي، وهي أدنى بما قيمته 229.2 مليون دينار كويتي عن مجموع السنة الماضية، أي انخفاض بما نسبته 6.3% عن مستوى عام 2018، ذلك لأن تداولات النصف الثاني من العام الفائت كانت أعلى، ومعها بلغ إجمالي قيمة تداولات عام 2018 نحو 3.631 مليار دينار كويتي.



إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بـ 98 صفقة وتمثل نحو 20.5%، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 26 صفقة ممثلة بنحو 5.4%. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 87.7 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 18- مقارنة مع مايو 2019 عندما بلغت نحو 107 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 44.9% في مايو 2019. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 127.8 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يونيو 2019 أدنى بما نسبته 33.3% من جملة الصفقات لهذا النشاط إلى 276 صفقة مقارنة بـ 313 صفقة في مايو 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 318 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 342 ألف دينار كويتي في مايو 2019،

ذكر تقرير الشان الأسبوعي الصادر عن سوق العقار المحلي - يونيو 2019 : تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى ارتفاع سيولة سوق العقار في يونيو 2019 مقارنة بسيولة مايو 2019، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر يونيو نحو 263.2 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 10.5% عن مستوى سيولة شهر مايو 2019 البالغة نحو 238.2 مليون دينار كويتي، وكذلك أعلى بما نسبته 23.9% مقارنة مع سيولة يونيو 2018. عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 212.5 مليون دينار كويتي.

وتوزعت تداولات يونيو 2019 ما بين نحو 225.7 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 37.5 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 479 صفقة، توزعت ما بين 438 عقوداً و41 وكالات. وحصدت محافظة الأحدي أعلى عدد من الصفقات بـ 177 صفقة وممثلة بنحو 37% من

## السوق الكويتي الأفضل أداءً في حركة السيولة والأسعار على مستوى الخليج



السوق السعودي

بعض المفارقة في أداء البورصات الأخرى، فسيولة السوق السعودي خسرت نحو 7.7% -كما ذكرنا-، ولكن مؤشره حقق ثاني أعلى المكاسب وبتحديود 12.7%، وعلى النقيض، حقق سوق أبو ظبي ثاني أعلى ارتفاع في مستوى السيولة وبتحديود 55.6%، بينما حقق مؤشره أدنى مكاسب الأسواق الستة الراحبة وبتحديود 1.3%. وبينما توافقت أداء بورصة البحرين التي ارتفعت سيولتها بنحو 35.9% مع أداء مؤشرها الذي كسب 10% وجاءت ثالثة

بورصات الإقليم في النصف الأول من العام الجاري وبتحديود 2.2-، أو من نحو 159.1 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2018 إلى 155.6 مليار دولار أمريكي حتى نهاية يونيو الفائت، والسبب الرئيس لانخفاض السيولة الإجمالية لتلك البورصات ناتج عن انخفاض سيولة السوق السعودي بنحو 7.7-، ومعها انخفضت نصيبه من سيولة البورصات السبع من 79.7% للنصف الأول من عام 2018، إلى 75.2% في النصف الأول من العام الجاري، وتأثيره كبير لأنه السوق المهيمن.

أفضل أداء في حركة السيولة والأسعار كان لبورصة الكويت التي ارتفعت سيولتها بنحو 163.6% بين النصفين، وارتفع نصيبها من سيولة البورصات السبع من 3% وكانت في المركز الرابع مكرر في النصف الأول من العام الفائت، إلى 8.1% لتحتل الترتيب الثاني في مستوى السيولة بعد السوق السعودي، ولازالت سيولتها في حدود المعقول. وحقق المؤشر العام لبورصة الكويت مكاسب في النصف الأول من العام الجاري بنحو 14.8%، وبذلك حقق أفضل أداء مقارنة بإداء البورصات السبع، وهناك

ورد في تقرير الشان الأسبوعي الصادر بخصوص سيولة البورصات الخليجية - النصف الأول 2019 : إن سيولة البورصة هي أهم مؤشراتها، وعادة ما تكون حركة مؤشرات الأسعار متغير طردي تابع لمؤشر السيولة، وقد يتعكس مؤشر السيولة والأسعار على المدى القصير، إما لأنها فترة سماح لتأكيد اتجاه حركة السيولة، وإما نتيجة تدخل رسمي لدعم أي من البورصات، وتوافق حركتهما حتمية على أطول من ذلك المدى. وتشير أرقام السيولة للنصف الأول من العام الجاري إلى زيادة كبيرة في سيولة ثلاث بورصات من أصل سبع بورصات في إقليم الخليج، وتشير إلى تدني في مستويات السيولة لبورصات الأربع الأخرى، مستوى انخفاض السيولة في البحرين منها كبير. ورافقت مؤشرات الأسعار في ارتفاعها ارتفاع السيولة في البورصات الثلاث التي ارتفعت سيولتها، وانخفض مؤشر الأسعار في بورصة واحدة من تلك البورصات التي انخفضت سيولتها، بينما ارتفعت الأسعار في ثلاث بورصات من تلك التي انخفضت سيولتها كما هو واضح في الجدول المرفق. وبشكل عام، انخفضت قليلاً السيولة الإجمالية بشكل طفيف لكل

## سعر برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 67.50 دولار

الأمريكي في خليج المكسيك بأكثر من النصف بسبب عاصفة استوائية وبين مخاوف من فائض في الإمدادات العالية في الأشهر المقبلة. وارتفع سعر برميل نطق خام القياس العالمي مزيج برنت 20 سنتاً ليصل عند التسوية إلى مستوى 66.72 دولار كما ارتفع سعر برميل نطق خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط سنتاً واحداً ليصل إلى مستوى 60.21 دولار.

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 21 سنتاً في تداولات أول أمس الجمعة ليبلغ 67.50 دولار أمريكي مقابل 67.71 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي. وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. أي توافقت حركة السيولة مع اتجاه حركة الأسعار. وارتفع السيولة، أو انخفاضها، بشكل كبير.